

## اقتصاد

## مسؤول مصرفي: مليار دولار قيمة الخط الائتماني الجديد.. واليوم تناقش تفاصيل تنفيذه في إيران

الموطن

علمت «الوطن» من مصدر مصرفي مسؤول أن الخط الائتماني الجديد مع إيران سيكون بقيمة مليار دولار.

وأكد المصدر المصرفي أن الاتفاق على القيمة المذكورة للخبط تم الاتفاق عليها مؤخراً بين الجانبين السوري والإيراني ولكن لم يجر التوقيع عليها بشكل رسمي ولم تدخل حيز التنفيذ بعد، لافتاً إلى أن الوفد الحكومي السوري المتوجه اليوم إلى طهران أن يستكمل إجراءات الاتفاق النهائي على هيئة اتفاقية نهائية ويعدها يدخل الخط حيز التنفيذ.

وأشار المصدر إلى أن الاتفاقية التي وقعت في عام ٢٠١٣ والمتضمنة الخط الائتماني بقيمة ٣.٦ مليارات دولار تم استنفادها من خلال استيراد قائمة من السلع تضمنت مواد ذات أولوية ملحّة وضرورية بمصر متطلبات المرحلة التي تمر بها البلاد، فكانت مواد الدقيق والسمون والزيوت من أهم ما تم استجراجه عبر الخط الائتماني الإيراني من القطاعين العام والخاص، وتنفيذ بعض المشاريع الحيوية وخاصة الكهربائية.

المصدر أوضح في حديثه لـ«الوطن» أن طلبات الاستيراد عبر الخط الائتماني الإيراني استنفدت العام الماضي، وكان لا بد من تجديد الخط حتى يتم استكمال بقية الطلبات الأخرى التي تغطي جزءاً مهماً من حاجة القطر من المواد والأسلحة الأساسية الضرورية، مع الإشارة إلى أن عدد من الصفقات التي تم إبرامها بموجب الخط الائتماني القديم يتم العمل على إنجازها تبعاً.

وأشار المصدر إلى أن زيارة الوفد السوري إلى إيران حسب المصدر المناقشة العديد من الملفات ومن بينها الخط الائتماني الجديد، واستخدام الخط الجديد في مجالات عدة، قد تشمل المستوردة من الأغذية والأدوية كذلك يمكن أن تتم مناقشة العديد من المشاريع الحيوية المهمة في قطاعات مختلفة ربما يدخل قطاع الكهرباء كأحد تلك القطاعات على اعتبار أنه عرض لأضرار جسيمة نتيجة الاعتداءات الإرهابية التي طالت مراكز التحويل والشبكات وخطوط التوتر.



## مرعي: ١٨٨ مليار ليرة فائض السيولة لدى المصارف الخاصة في العام ٢٠١٤ بورصة دمشق تعقد اجتماع الهيئة العامة.. ووزير المالية: السوق مازالت مبتدئة ولا يوجد فيها سوى شركتين إنتاجيتين من أصل ٢٤

والتي تطورت من ٨٥,٩١ مليار ل.س. عام ٢٠٠٩ إلى ١٨٨,١٧ مليار ل.س عام ٢٠١٤، مضيفاً بأنه يجب التعاون مع المصارف الخاصة للبحث عن قنوات استثمارية لتوجيه هذه السيولة المعطلة.

وأكد مرعي بأنه يجب على شركات الوساطة المالية القيام بدورها من خلال إعلام المستثمرين بأنها الجهة الرئيسية في العملية الاستثمارية، وتفعيل محافظتها الاستثمارية، وأن تتعدّد عن الاعتماد على الإيداع في البنوك للحصول على الفوائد وعليها أن تستثمر في السوق المالي من أجل تنشيط السوق، مشيراً إلى أهمية العمل على تفعيل تداول الصكوك الإسلامية وإيجاد أدوات وصكوك إسلامية حديثة.

بدوره رأى رئيس مجلس الإدارة غسان القلاع بأن سوق دمشق للأوراق المالية تساهم في إعادة الإعمار من خلال دعوة مؤسسي الشركات المزمع إنشاؤها لتكون على شكل شركات مساهمة عامة من خلال طرح رأس مالها للاكتتاب العام ليشارك معظم السوريين برأسمال هذه الشركات وتكون قابلة مستقبلًا على إدراج أسهمها في السوق.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة البيانات المالية للعام ٢٠١٤، والتي تم تضمينها في تقرير مجلس الإدارة، والاستماع إلى شهادة السيد مفقش الحسابات عن عام ٢٠١٤، بعد ذلك وافق السادة الأعضاء بالإجماع على اعتماد البيانات المالية وتقرير مفقش الحسابات، وإبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة. كما تم انتخاب شركة جواد ومكسور من قائمة مفقش الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وانتخاب تراس محمد السمان ممثلاً عن شركات الخدمات والوساطة المالية ضمن مجلس إدارة السوق.



نقطه، لافتاً إلى أن السوق حقق توقعاً على مؤشرات جميع البورصات العربية بارتفاع تجاوز ٦.١٦٪، حيث حقق المرتبة الأولى في الربع الثاني للعام ٢٠١٤ للمرة الثانية على التوالي من حيث الأداء. من جهته بين رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور عبد الرحمن مرعي بأن إنشاء سوق دمشق للأوراق المالية لا يعني عدم الحاجة لأسواق أخرى، كما لا يمكن القول إننا تمكنا من تحقيق سوق كفوءة ونشطة وتنمّع بالشفافية المطلوبة بحيث تؤدي إلى الحد من المخاطر، مشيراً إلى أن العمل يتم حالياً على تعديل قانون إحداث الهيئة وتعديلاته ودراسة إمكانية تفعيل سوق السندات، حيث تم تشكيل لجنة من أعضاء مجلس المفوضين وبالتنسيق مع سوق دمشق للأوراق المالية وبرعاية وزارة المالية ومصرف سورية المركزي ووزارة التجارة الداخلية، بهدف امتصاص فائض السيولة سواء لدى الأفراد أو الموجودة في صناديق التقاعد والقبائل المهنية.

وكشف مرعي بأنه من خلال إشراف الهيئة ومتابعتها تم الكشف عن فائض السيولة لدى المصارف الخاصة،

### | علي محمود سليمان

بين وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل أن سوق الأوراق المالية في بلدنا مازال مبتدئاً، حيث يوجد شركتان إنتاجيتان من أصل ٢٤ شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهذا قليل على حد قوله، لافتاً إلى أن ثقافة الاستثمار في الأسواق المالية لا زالت جديداً ضعيفة، على الرغم من جهود الحكومة في إصدار جميع التعليقات التي تشجع الناس على نشر ثقافة الاستثمار.

حدث كان المرسوم ٦١/ إحدى هذه المبادرات من أجل إقناع الشركات الخاصة بالتحويل إلى مساهمة عامة ولكن حتى الآن لم يعط نتائج المرجوة، مشيراً إلى أنه تواصل مع الجهات المعنية وخاصة أصحاب الشركات الصناعية التي تعرضت صناعاتهم للتخريب، لدعوتهم لإنشاء شركات مساهمة كونها أفضل فرصة لهم للاستثمار في الشركات المساهمة من خلال ما تبقى لديهم من مشتقاتهم الصناعية. كما وزير المالية جاء خلال عقد اجتماع الهيئة العامة العادية السنوية لسوق دمشق للأوراق المالية يوم أمس، حيث عرض المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور مأمون حدان أهم الأرقام والمؤشرات لعام ٢٠١٤، مشيراً إلى أن عدد المتداولين الفعليين منذ بدء التداول ونهاية عام ٢٠١٤ قد بلغ نحو ٩.٧٤٢ مستثمراً متداولاً أي زيادة مقاديرها ١٦٪، كما بلغ عدد الحسابات المفتوحة لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي نحو ٣٥,٠٤٣ حساباً بزيادة مقاديرها ١٥٪، وبلغ عدد التحويلات للأوراق المالية نحو ٣٣,٠٣٩ عملية تحويل بزيادة مقاديرها ٦٪، وأغلق مؤشر السوق في نهاية العام على ١٢٧١

## المحاج بحاجة ١٤٤ مليار ليرة لتعويض خسائرها

علاء أوسي

ذكر رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج عمر الحلو أن قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تكبدتها المؤسسة العامة للمحاج والنسيج حسب القيمة الدفترية لخسائرها منذ بداية الأزمة وحتى ٢٨ شباط ٢٠١٥ بلغت ٦٧,٧ مليار ليرة سورية، وأن القيمة الاستبدالية للخسائر بلغت ١٤٤,١٨ مليار ليرة، مبيّناً أن المحاج لم تسلم من التخريب والنهب والسرقة والحرق. لافتاً إلى عدم القدرة على تحديد حجم الأضرار التي أصابت مواقع العمل المعاداة للمؤسسة والواقعة خارج السيطرة لصعوبة الوصول إليها.

وأشار الحلو إلى تصريح لـ«الوطن» في خروج ١٨ ملحقاً ومركزاً استلمت من السيطرة من أصل ٣٠ ملحقاً ومركزاً، وهو ما أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية المتاحة للمؤسسة، فباتت تلجأ وفق الإمكانيات المتاحة والموسم المستلم من موسم ٢٠١٣-٢٠١٤.

كما نوه الحلو إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسة ومنها نقل الأطنان وعدم توافر الكميات اللازمة التي تلبي حاجة شركات الغزل من الأطنان المحلوجة، إضافة إلى انعكاسات نقص المادة الأولية «الفلن»، على العمليات الإنتاجية، إضافة إلى عدم توافر القطع التبديلية والحوارات وغيرها. ولفت الحلو إلى موضوع العمال الموسميين الذين يعملون ثلاثة أو أربعة أشهر ومنهم يعمل كامل السنة خاصة الساقين والفتين والحراس الذين لا يمكن الاستغناء عنهم أبداً، مطالباً بتغيير العقد الموسمي لهم إلى عقد سنوي له صفعة الاستثمارية حتى يتم إصنافهم، موضحاً أن بعضهم لديه خدمة أكثر من عشر سنوات يعمل خلالها بالحد الأدنى من الأجور دون الاستفادة من التعويضات أو أن تطول الزيادة البورية والرواتب والأجور، مبيّناً أنهم جميعاً لم يستخدموا من التعويض المعيشي الذي منحته الرئيس بشار الأسد والبالغ ٤٠٠٠ ليرة سورية. كما أشار رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج عمر الحلو إلى أن المؤسسة كانت قبل الأزمة بحاجة إلى ٢٢٠٠ عامل موسمي لهم صفعة استثمارية يعملهم، ويماكتها استيعاب ٦٠٠٠ عامل موسمي.

## مشاريع استثمارية وتنموية للشركات الروسية في سورية

الانتصار وتلوي الانتصار وهي تواجه الإرهاب وتتصدى له نيابة عن العالم أجمع مؤكداً أن الشعب السوري يصير على إنجاز الحوار السوري السوري على الأرض السورية من دون تدخل أو إساءة خارجية مفتحاً دور القيادة الروسية في هذا المجال ومساهمتهما في خلق أرضية مناسبة للحوار بين السوريين ومشجداً على أن سورية ستبقى بلد التأخي الديني والنسيج المجتمعي المتماسك والفكر الخير المعطاء والمؤمنين وشهدوا دورهم في الجرم الذي يعد وبعاء خطيراً على العالم أجمع وموضحاً أن المصالحات الوطنية تتنامى في المناطق السورية كافة وهناك إجماع شعبي عليها للخروج من هذه الأزمة بالتوازي مع قيام جيشنا الباسل بتطهير كل شبر من الأرض السورية.

وخلص اللقاء بشكر وجهه الحلقي إلى روسيا قيادة وشعباً على تقديمها المزيد من المساعدات الإنسانية للمتضررين من أبناء الشعب السوري جراء الأعمال الإرهابية مؤكداً أن الشعب السوري لن ينسى ووقوف الشعب الروسي إلى جانبه متمنياً دور فعاليات المجتمع المدني الروسي في هذا المجال وخاصة الجمعية الإمبراطورية الأرتوذكسية القسطنطينية.

كما عبر أعضاء الوفد عن اعترازهم بالصمود الرائع للشعب السوري في وجه الحرب الكونية والتضحيات التي يقدمها من أجل المحافظة على وحدة سورية أرضاً وشعباً مؤكداً ووقوفهم إلى جانب الشعب السوري. كما أشار السيد ساليين إلى حرص الشعب الروسي على تقديم كامل الدعم للشعب السوري وتعزيز قدرات صموده في وجه الحصار الاقتصادي الجائر والظالم.



والرئيس بوتين مشيراً إلى أن التحالف الإستراتيجي القائم بين سورية وروسيا والمواقف الروسية المحقة في المحافل الدولية إلى جانب الشعب السوري ساهمت في تعزيز قدرات الشعب السوري على الصمود وأن سورية قيادة وشعباً تتفنّن هذه المواقف الروسية المبدئية والثابتة والتي ساهمت في منع تفرد وهيمنة دول بعينها على القرارات الدولية وكبح هيمنة القطب الواحد التي تتزعمه أميركا وإسرائيل والتي تسبب أضراراً عديدة من دول العالم في تصدير السلاح إليها ونهب خيرات هذه البلاد النفطية وغيرها. وخلال الاجتماع جدد الحلقي تأكيده أن سورية بفضل تلاحم شعبها وقيادتها وجيشها الباسل ووقوف الأصدقاء إلى جانبها استطاعت الصمود ومواجهة أعنى حرب كونية وهي اليوم تصنع

المتميّزة بين البلدين تحفزنا على البحث عن أفق جديدة لزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي بين البلدين وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة مؤكداً حرص الحكومة السورية على مساهمة الشركات الروسية ورجال الأعمال في إقامة مشاريع استثمارية وتنموية في سورية وخاصة في مرحلة البناء وإعادة الإعمار. وخلال الاجتماع تطرق الحلقي إلى العلاقات السياسية والتاريخية والإستراتيجية التي تربط بين البلدين والشعبين الصديقين والتي زاد من مناعتها الروابط العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية التي تربط الآلاف من أبناء البلدين هذه العلاقة الحميمة والأسرية التنموية ساهمت في زيادة الصلات المجتمعية والسياسية بين البلدين والتي تطورت وتنامت في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد

### | الوطن

التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أمس عضو لجنة شؤون الدفاع والأمن في مجلس الدوما الروسي دييمتري ساليين والوفد المرافق الذي يضم عدداً من فعاليات المجتمع الألماني والديبني والأحزاب ورجال الأعمال والمستثمرين، وبحث الحلقي مع الوفد الروسي «السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الثنائي في المجالات كافة لاسمياً الاقتصادية ووافق التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والمشاريع النفطية وآليات التعاون في قطاع النقل وتطوير المرافق السورية وتوسيع المطارات وإعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية وعربات القطارات للنقل السككي وإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية وإشباع الوحدات السكنية وتأهيل المشاع كصناعة الاسمنت والحديد والفوسفات والتعاون الإعلامي بين الجانبين من أجل التصدي للزيف الإعلامي المضلل الذي استهدف سورية منذ بداية الحرب ضدّها مؤكداً أن التحالف الإستراتيجي القائم بين البلدين والمواقف الروسية المحقة في المحافل الدولية إلى جانب الشعب السوري ساهمت في تعزيز قدرات الشعب السوري على الصمود وأن سورية قيادة وشعباً تفنّن هذه المواقف الروسية المبدئية والثابتة والتي ساهمت في منع تفرد وهيمنة دول بعينها على القرارات الدولية وكبح هيمنة القطب الواحد التي تتزعمه أميركا وإسرائيل والتي تسبب أضراراً عديدة من دول العالم من تصدير السلاح إليها ونهب خيرات هذه البلاد النفطية وغيرها.

ولفت الحلقي إلى أن هذه العلاقات

## محال تجارية توقف نشاطها بسبب الجمارك.. والحكومية: لا نظلم أحداً والحملة مستمرة بشكل يومي ولن نتوقف

وائل الدغلي

علمت «الوطن» من تجار أن بعض أصحاب الفعاليات التجارية أوقفوا نشاطهم خلال الأيام الماضية خوفاً من مدامات عناصر الضابطة الجمركية ومخالفهم بمبالغ بملايين الليرات السورية جراء وجود بضائع لديهم لا تحمل بيانات جمركية دقيقة، وهذا ما يثير مخاوف من لجوء بعض التجار لرفع أسعار بضائعهم جراء زيادة نفقات البيانات الجمركية إن استمرروا بالأنصاف المستوردة نفسها التي يتعاملون بها مطالبين الجمارك بعدم ملاحقتهم خلال الفترة الحالية لحين تسوية أمورهم.

مدير عام الجمارك مجدي حكيمة أكد لـ«الوطن» أن الجمارك لا نظلم أحداً والحملة تستمر بشكل يومي ودون توقف وملك الأسواق والنشاطات التجارية ولن نتقف مكتوفي الأيدي أمام تدفق البضائع عبر المعبير غير النظامية ونحن مستعدون لتلقي الشكاوى عن أي مظلمة.

وأوضح أن ما تقوم به الجمارك هو ضمن خطة الحكومة في دعم الصناعة الوطنية والصادرات وبنوع على الدوريات الدخول لأي معمل وطني ونحن قد أعطينا الجميع فرصة لمدة ثلاثة أشهر لتسوية البضائع الموجودة لديهم مقابل تصريح شفهي عن هذه البضائع والحصول مباشرة على بيانات نظامية ولكن للأسف لم يستفد أحد من هذه التيسير وبالتالي فلا داعي للاعتراض على هذه الدوريات.

وحول مدامات بعض الصيدليات أوضح حكيمة أن الجمارك لم تدهم الصيدليات وإنما كانت تلك متابعة لمستودعات الدواء لمنع وجود تهريب دواء بشكل كبير. من جهته أكد نائب صيدلة سورية محمود الحسن لـ«الوطن» أنه ليس هناك من صيدال يقومون بتهريب الدواء وخاصة أن الدواء الأجنبي، سعر مرتفع ويصعب لشراء أضعاف الدواء المحلي ومن يتجرب لدواء أجنبي فيمكن أن يؤمنه عن بعض الساقين المسافرين إلى لبنان ولا يذهب للصيدالي لطلب هذه الدواء.

## «الزراعي» يقرض «إكثار البذار» ٥,٥ مليارات ليرة لشراء المحاصيل

محمد راكان مصطفى

قرر مجلس إدارة المصرف الزراعي التعاوني تخصيص المؤسسة العامة لإكثار البذار بمبلغ ٥,٥ مليارات ليرة سورية خارج الحد الأقصى للائتمان المخصصة للمصرف الزراعي التعاوني، وذلك لزوم تسديد قيم المحاصيل الزراعية الإنتاج شرؤها من الفلاحين للموسم الزراعي لعام ٢٠١٥.

وجاء في القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه تكليف فرع المصرف الزراعي التعاوني في دمشق بإعداد الإضرابة المتعلقة بطلب التمويل والسندات المعاداة لها والتوقيع على كل المعاملات المتعلقة بطلب التمويل، وإبرام العقد اللازم مع المؤسسة العامة لإكثار البذار بما يتوافق مع توصيات اللجنة الاقتصادية رقم ١٨ تاريخ ٢٠١٥/٥/٤ وقرار لجنة مصرف سورية المركزي رقم ٧٨٣/١ أ تاريخ ٢٠١٥/٥/٢١.

على أن يستجر المصرف الزراعي التعاوني مبلغ الاعتماد والمخصص بنسبة ١٠٠ بالمائة لدفع قيم المحاصيل المستوردة من المزارعين لموسم عام ٢٠١٥، وذلك على شكل سلفة توضع في حسابه المفتوح لدى مصرف سورية المركزي على أن تغطي هذه السلفة بسند لا يتجاوز استحقاقه ١٢٠ يوماً تاريخ تجهيزها لدى مصرف سورية

المركزية، وبين القرار أن المصرف الزراعي يستوفى من المؤسسة العامة لإكثار البذار على القرض الممنوح من قبله فائدة عن الاستحقاق بمعدل ١ بالمائة وتسري في حال انتهاء مدة القرض وعدم التزام المؤسسة العامة لإكثار البذار بقسطه بتسديد القرض فائدة تأمين قانونية مقاديرها ١,٧٥ بالمائة، على حين يستوفى مصرف سورية المركزي من المصرف الزراعي التعاوني على السلفة الممنوحة من قبله لمصلحة المؤسسة العامة لإكثار البذار فائدة عن الاستحقاق بمعدل ٠,٥ بالمائة وتسري في حال انتهاء مدة القرض وعدم سدادها فائدة بمعدل ١ بالمائة.

## «الاقتصاد»: ربط تصدير الأغنام بأسعار السوق المحلية

الموطن

تحت إشراف اللجنة المشكلة بهذا الخصوص في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تضم ممثلين عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين ومصرف سورية المركزي واتحاد المصدين السوري، حيث ستقوم وزارة الاقتصاد بتقييم الضوابط بما فيها الكميات المصدرة أسبوعياً وزيادة هذه الكميات أو إيقاصها بحسب وضع الأسعار في السوق المحلية وحجم الإنتاج من خلال لجنة فنية قبل رفعها إلى اللجنة الوزارية العليا لإقرار التعديل المناسب.

ويأتي هذا الإجراء بحسب التنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين ومصرف سورية المركزي واتحاد المصدين السوري بهدف الحد من تهريب الثروة الحيوانية وتحفيز المربين على الاهتمام بتربية الحيوانات والتركيب على الحفاظ على الإناث منها مع الاستفادة من قطع التصدير.

أكد مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» أن الوزارة اعتمدت ضوابط جديدة لتصدير الأغنام يوم أمس، بهدف مراعاة أسعار السوق وربط التصدير بوسيط سعر اللحوم في الأسواق المحلية، وإقرار مؤونة التصدير المقررة بالليرات السورية من خلال تنظيم تبعيد القطع الأجنبي لمصلحة مصرف سورية المركزي، لتحسين سعر الصرف في السوق المحلية، وذلك بعد صدور توصية اللجنة الاقتصادية أمس التي تضمنت الموافقة على التصدير بشكل أسبوعي، وبمعدل أربعة آلاف رأس من ذكور الأغنام العواس والماعز الجبلي ضمن شروط وضوابط محددة وفق آلية جديدة للتصدير، تنجح الفرصة بحسب المصدر لجمع المصدين للمساهمة في عملية التصدير ومن كافة المحافظات

## مستوردو المواد الغذائية يسعون حسب دولار السوق رغم تمويلهم من المركزي استيراد ١٣ ألف طن زيت وه ٥ آلاف طن سمكة عبر الأئتماني الإيراني

الوطن

علمت «الوطن» من مصدر مسؤول أن كميات من الزيت النباتي التي تم استيرادها بموجب الخط الائتماني الإيراني بلغت ١٣ ألف طن ونحو ٥ آلاف طن من مادة السمّن النباتي، علماً بأن الكميات المتعاقدة على استيرادها من شركات إيرانية لصالح مؤسسات التدخل الإيجابي التابعة للوزارة هي ٢٠ ألف طن زيت و ٢٠ ألف طن سمّن وتقوم مؤسسات التدخل الإيجابي بتوزيع هذه الكميات على منافذ البيع التابعة لها وبشكل دوري، وقد لوحظ وجود قوة شرائية مرتفعة لهذه المواد وخاصة مادة الزيت النباتي كونه يباع بسعر منخفض مقارنة مع الأصناف المثلّة له وبفلس النوعية حيث سعر اللتر ٣٢٥ ليرة.

وحول تسعير المواد الغذائية الأساسية المستوردة خلال الفترة الحالية والآلية المتبعة لذلك أوضح المصدر أن ذلك يتم عن طريق تقديم المستورد كافة الوثائق اللازمة من إجازة الاستيراد والبيان الجمركي والفاتورة التجارية وكافة الرسوم والإيصالات المالية والنفقات المتعلقة بالبيان الجمركي للمادة المراد تسعيرها، ويضاف إلى تلك النفقات نسب وهوامش الربح المحددة من قبل الوزارة لمواد السكر والرز والسمّنة والزيت حيث يتم احتساب قيمة البضاعة المستوردة للقطع الأجنبي بتاريخ البيان الجمركي أو تاريخ سحب المستندات وفق نشرة المصرف المركزي الخاصة بالمستوردة ويتم احتساب تكلفة إجازة الاستيراد ويصدر صدك سعري بذكى يبلغ للمستورد عن

وتتوارى في الخفاء ويلاحظ وهامش الربح العالية التي تضاف على هذه المواد التي تشكل الجزء الرئيسي من استهلاك المواطن وليس هناك أي التزام بالأسعار المحددة من وزارة التمويل لأن الأسعار التي يعتمدها المستورد هي الأسعار المحلية على سعر الدولار في السوق السوداء رغم أن هذه المواد يتم تصديرها من المصرف المركزي وبأسعار أقل من سعر السوق ويتم احتسابها كأرباح إضافية للمستوردين والذين يتحكمون بأسعار مؤسسات التدخل الإيجابي كونهم يبيعون هذه المواد للمؤسسات مباشرة أو عن طريق تجار الجملة الذين يبيعونهم أيضاً، وهذا ما تؤكد العديد من المصادر التجارية وحتى المسؤولين في جمعية حماية المستهلك.

وتتوارى في الخفاء ويلاحظ وهامش الربح العالية التي تضاف على هذه المواد التي تشكل الجزء الرئيسي من استهلاك المواطن وليس هناك أي التزام بالأسعار المحددة من وزارة التمويل لأن الأسعار التي يعتمدها المستورد هي الأسعار المحلية على سعر الدولار في السوق السوداء رغم أن هذه المواد يتم تصديرها من المصرف المركزي وبأسعار أقل من سعر السوق ويتم احتسابها كأرباح إضافية للمستوردين والذين يتحكمون بأسعار مؤسسات التدخل الإيجابي كونهم يبيعون هذه المواد للمؤسسات مباشرة أو عن طريق تجار الجملة الذين يبيعونهم أيضاً، وهذا ما تؤكد العديد من المصادر التجارية وحتى المسؤولين في جمعية حماية المستهلك.